

إشكالية الواقعية والتأهيل

وعوائق تجديد الخطاب الديني في الجزائر

الأستاذ عمر زقاي

إذا كان "تجديد الخطاب الديني" ينطوي على كثير من التحديات على المستوى الخارجي، قد لا تخدم بالضرورة الأهداف الوطنية؛ فإنها على المستوى الداخلي، تمثل ضرورة ملحة وحجر الزاوية في إعادة ترتيب البيت، ليس خدمة لأهداف خارجية بعيدة أو انصياعاً أو رضوخاً للضغوطات الممارسة من كل حذب وصوب، على غرار تقويض المناهج التعليمية؛ ولكن التزاماً بالنقد البناء ومراجعة الذات بتشخيص الداء ووصف العلاج وتجديد الدماء.

ما يزال هذا النوع من الخطاب في معظمه ضعيفاً داخلياً، لم يعالج مستجدات الحياة العصرية بواقعية كافية ولا المشاكل الاجتماعية المعاشة، حيث لم يواكب تفاصيلها ولم يعرّها الاهتمام الذي تستحقّه في محيطه القريب؛ كما أنه لم يستطع أن يصل إلى الإقناع الخارجي إقليمياً ودولياً؛ والأمر هنا لا يخص العقيدة الدينية، فالداخلون إلى هذا الدين والمقتنعون بعقيدته من غير العرب في تزايد ملحوظ؛ لكنّ انفتاح هذا الخطاب في شكله الحالي (مع بعض الاستثناءات) على المتغيرات الدولية ومتطلبات واقع العلاقات الإقليمية بين الدول والديانات والمشاكل التي استجدت وصياغة الحلول والبدائل ما تزال أهدافاً بعيدة المنال.

في هذا السياق النقدي لواقع الخطاب الديني، سار الباحث المغربي صالح النشاط حين ارتأى أن من مستلزمات تجديد الخطاب

الديني القدرة على إبراز الآليات والضوابط والمحددات الكفيلة بتعزيز وتنمية الأمن والسلم، وتخليص المجتمع من كل ما من شأنه تهديد صرح التماسك المجتمعي والعيش المشترك بين مختلف أبناء البلد.¹

وفي قالب تشخيصي صرف، أشار الباحث محمد بن شاكر الشريف² في معرض تأصيله لمفهوم التجديد، إلى وجود اتجاهين في فهم تجديد الخطاب الديني: أهل الاختصاص من المؤهلين وغيرهم من غير المؤهلين؛ حيث اعتبر أنّ خطابهم لا يخلو من الشوائب والعجز في فهم التجديد على أنه التغيير أو التطوير؛ فتغيير الخطاب الديني يستهدف المحتوى والمضمون، وليس الطريقة أو الأسلوب؛ ليوكب التغيرات السريعة في واقع المجتمعات داخلياً، وفي العلاقات بين الدول خارجياً؛ بحيث تصير قضية الخطاب الديني: هي إقرار هذا الواقع والتجاوب معه وليس العكس.

يبدو من خلال ما سبق أنّ تجديد الخطاب الديني هو ضرورة ذاتية قبل أن يكون مطلباً خارجياً، في ظلّ عجز هذا الخطاب في معظمه عن معالجة مستجدات الحياة العصرية بواقعية كافية والتكفل بالمشاكل الاجتماعية المعاشة، وعدم قدرته على مجاراة الوتيرة السريعة للتطور الذي يعرفه المجتمع الجزائري والكمّ الهائل من المعلومات التي تتهاطل عليه من الفضائيات والقنوات ومواقع الشبكة "العنكبوتية" بما تحمله من مضامين فكرية قد لا تخلو من الانحرافات والجهل وحتى التطرف في بعض الأحيان؛ فهل ترتبط وظيفة تجديد الخطاب الديني في الجزائر بآليات التأهيل الاجتماعية والأخلاقية أم بكفاءة الخطباء العلمية والوظيفية؟؟؟

يعدّ الخطاب المسجدي الجزائري الشكل الاجتماعي على مستوى الممارسة باعتبار البنية التركيبية للمجتمع الجزائري (التي يغلب عليها ضعف المقروئية) جعل الاهتمام ينحصر في السماع ولعب دور المتلقي فقط. فتستقطب خطب الجمعة أسبوعيا أعدادا هائلة من المصلين؛ ما يطرح وبشكل أكثر إلحاحا إشكالية التأثير و التأطير في آن واحد. فبينما يبقى الخطاب المكتوب على صفحات الجرائد والمجلات (بل وحتى المسموع عبر وسائل الإعلام والملتقيات) مقتصرًا على نوعية (حتى لا نقول على نخبة) من الناس، كان الخطاب المسجدي وما يزال على هذا الأساس هو الأخرى بالدراسة والاهتمام أكثر من غيره.

وانطلاقًا من كون المسجد مؤسسة اجتماعية موجهة لإرضاء حاجات اجتماعية على غرار باقي المؤسسات، وبخاصة تلك التي تلعب دورًا مشابهًا مثل مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة؛ فلا يمكن حدوث أيّ انسجام بالنسبة لوظيفة المسجد مع باقي وظائف تلك المؤسسات دون تقيدها بالشروط الأخلاقية المحددة لمهامها، وعلى رأس تلك المهام، الخطاب المسجدي الموجه لعموم الناس، الذي يفترض أن يكون على جانب كبير من التأهيل، خاصة في شقّه المتعلق بأولئك الذين يحملون على عاتقهم مسؤولية هذه المهمة الشاقة والخطيرة في آن واحد، والتي تتطلب هي الأخرى مجموعة من الشروط والضوابط، حتى لا تقع في فخّ المناورة والمجازفة، التي قد تنزلق بها إلى هاوية الانحرافات.

مّا لا شك فيه أنّ عامل السنّ من العوامل التي قد تكون ذات تأثير كبير، باعتبار ممارسة أي نوع من الخطاب يمرّ عبر العلاقة بين

الخطيب والمصلين، والمجتمع الجزائري تغلب عليه فئة الشباب. فالمفترض أن يكون لتقارب السن بين الإمام والمأموم أثر كبير في الانسجام، وبالتالي قبول خطابه، كما قد يكون حدوث العكس سببا في عدم قبول هذا الخطاب، وقد ركز الدكتور يوسف القرضاوي³ على ما أسماه مراعاة حق السن حين قال: '... فلا ينبغي إسقاط هذا الفارق، ومخاطبة الكبير مخاطبة الصغير، ومعاملة الشيوخ كما يعامل الشباب، بزعم أن الإسلام يسوي بين الناس جميعا، فهذا فهم مغلوط للمساواة...'. فقد يتحول الأمر إلى توجيه خطاب فتوي إقصائي من هذا المنطلق.

في ذات السياق، بينت نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها، أن 76% من الخطباء المستجوبين ينحدرون من أصول ريفية، في مقابل 24% فقط من الذين ولدوا بالمدينة أو ترعرعوا فيها، مما يعني عدم انتمائهم إلى بيئة الخطاب الذي يجعلهم منفصلين عن بعض اهتمامات المخاطبين، لأنّ منهج الحكمة يقتضي ممارسة خطاب موزون يراعي حالة المخاطبين وطبيعة بيئتهم بأدق تفاصيلها، كما أنّ عدم التأقلم مع بيئة الخطاب قد يدفع ببعض الخطباء إلى رمي بعض الناس بالفسوق والخروج عن الدين، ويتخذ منهم موقف الجفاء أو العداء لمجرد ارتكابهم لبعض صفائر الذنوب، وربما بعض المشتبهات التي يختلف العلماء في حكمها⁴؛ وعليه فقد يكون الأصل الاجتماعي ومجاورة الخطيب لنمط اجتماعي مختلف قد يدفعه دفعا إلى إقصائه خطايا، وإنكاره من منطلقات بيئية لا تمت للدين بالصلة، مما يحدث حالة انفصال بين الخطيب ومحيطه الخطابي الجديد، والعامل المسبب (Causal factor) هو

اختلاف الأنماط الاجتماعية الناتج عن تناقضات البيئة الأصلية والأنماط الاجتماعية المرتبطة بها.⁵

هذه المشكلة سبق للعالم الأنثروبولوجي الأمريكي "سوروكين بيتيريم" معالجتها في كتابه "الحراك الاجتماعي والثقافي" حيث حرص على ضرورة تحديد الوضع الاجتماعي للفرد (الأصل الايكولوجي)، وبالتالي معرفة مكانة عائلته، ومكانته الاقتصادية⁶، بينما ربطها محمد الدقس بظاهرة العزلة في الحياة الريفية⁷، وأرجعها نور الدين طوالي إلى تزمّت الممارسة الدينية في الريف مقارنة بالمدينة بنسبة تزيد عن 87%.⁸

ولعلّ ارتباط ضعف التأهيل الاجتماعي بنسبة معينة بظهور أنماط إقصائية، يرجع إلى عدم الانسجام بين الخطباء المنتمين للمجتمعات المحلية والمخاطبين الذين لا يجدون في هؤلاء ما يوحى بمعرفتهم بظروف عيشهم، وبالتالي انفراط عقد التواصل في الخطاب بين المرسل والمرسل إليه، مما يولّد حالة من التنافر بينهما قد تصل إلى درجة الصدام. فلا يصبح توظيف الخطاب الديني في هذه العملية أمراً مستبعداً؛ وقد استقينا من معطيات البحث الميداني، أنّ هناك من بين الأئمة من سارع إلى الانتقال للعمل بمسقط رأسه، (بمسجد محلي بالريف)، بسبب هذا "البعد الإيكولوجي" (غياب التأهيل الاجتماعي) الذي قد يملك سلطة الفصل بين أيّ نمطين اجتماعيين مختلفين كما يؤكّد "إيفانس بريشارد".⁹

ومن عوامل غياب التأهيل الاجتماعي، ضعف الحالة المادية للخطباء، وهو ما عبّر عنه الخطباء بنسبة نفوق 57% بالإضافة إلى ظروف الإقامة ومشاكل التنقل وكلّها مؤشرات تصبّ في بوتقة عدم

الرضا الوظيفي الذي عبّر 78 % من الخطباء المستجوبين على أن أسبابه مادية بحتة.

ومن النتائج التي تسير في هذا الاتجاه، تعبير 84 % من الخطباء عن معاناتهم من مشاكل النقل، وباعتبار كلّ الذين استجوبناهم من المتزوجين، فإنّ ظروف تنقلهم (على الأقل في المناسبات الدينية والأعياد) يكون مشكلة حقيقية بالنسبة لهم؛ لأنّ أغلبهم كما رأينا يعاني ظروفًا مادية غير مستقرة.

كما تأتي مشكلة السكن _ على ضوء ما استقيناه _ على رأس المشاكل التي يتخبط فيها كثير من الخطباء، والتي تضاف بدورها إلى الأحوال المادية لتجعلها أكثر تردّيًا، حيث يعيش 61 % من الخطباء ظروفًا سكنية مزرية. أمّا مسألة القرب والبعد من بيئة الخطباء، فتستلزم مناقشتها معرفة نسبة السكن الوظيفي والمقدّرة بحوالي 47 %، ممّا يجعل من سوء الأحوال السكنية مؤشرًا آخر على تردّي الأحوال المادية من حيث عمومية هذا الطرح.

وليس هذه المشكلة خاصّة بالجزائر وحدها، فهي مطروحة في بلاد أخرى، وبنفس الحدة، غير أنّ ذلك لا يمنع من العناية بالمساجد، حيث إنّ رفع مستوى الأداء للعاملين بالمساجد من أئمة وخطباء وقيّمين ومؤذنين يفرض ضرورة مكافئتهم، وتحفيزهم ماديًا بطريقة أو بأخرى كما هو الحال في مصر من خلال تخصيص 40 % من ميزانية وزارة الأوقاف لبناء السكنات للأئمة " بأمر من الرئيس المخلوع حسني مبارك آنذاك¹⁰، غير أنّ العبرة في الحصول على مثل هذه الامتيازات تبقى

بالتأهيل لا بسواه، وبالتالي ينبغي أن تكون الاستفادة على أساس الكفاءة في الأداء الوظيفي.^{1 1}

لكن ومن جهة أخرى، يتوجه الخطاب المسجدي إلى فئات متعددة، والمستويات ثقافية متباينة معرفة وإدراكا، مما يطرح مشكلة الانسجام باختيار منهجية خاصة، ولغة مشتركة بسيطة، وأسلوب توجيهي متنوع، كما يتطلب الأمر اختيار موضوعات تتصل باهتمامات الناس كلهم، صغيرهم وكبيرهم، عالمهم وجاهلهم، وتمس كل فئة من فئات المجتمع، وتعالج الانحرافات والاختلافات التي تلاحظ في أوساط المجتمع الذي يمثلونه، فالمحتويات التي يركز عليها الخطاب المسجدي تختلف عن المحتويات المقررة في مناهج التعليم، فهو يترجم التوجيه العلمي والديني والأخلاقي الذي تبناه المؤسسة الدينية، ومن ورائها المجتمع، وتربية الناس على حب الخير والصلاح، ومحاربة الرذائل والآثام، وتعليمهم كيفية التعامل والتعايش مع الحياة بجوانبها المادية والمعنوية.^{1 2}

تظهر النتائج المستقاة من الدراسة الميدانية، أنّ مشكلة الانسجام مع بيئة الخطاب تطرح بأكثر حدة عند المتطوعين والقيمين بنسبة قياسية تجاوزت 83 %، ثم المؤذنين ومعلمي القرآن بنسبة تقارب 67 %، والأئمة المعلمين بنسبة تفوق 78 %، ويرجع ذلك إلى كون الفئات الثلاث غير مؤهلة للخطابة، وإنما كلفتها الجهات المعنية بذلك لسد الفراغ الموجود ببعض المساجد، ولذلك لا تطرح مشكلة الانسجام بالنسبة للأئمة المعتمدين والأساتذة، وكذا المدرسين باعتبار ممارسة الخطاب تدخل في إطار مهامهم واختصاصاتهم.

ومنهم من اعترف بإقصائه للفئة العمرية التي لا ينتمي إليها صراحة، ومن الخطباء من أعادنا إلى مشكلة التأهيل الاجتماعي الذي تحدثنا عنه في السابق (من خلال آراء سوروكين وإيفانس بريتشارد)، إلى أنّ مشكلة الانسجام ليست فقط على مستوى جماعة المسجد، ولكن امتدّت إلى لغة الخطاب التي هي من أسباب عدم الانسجام وهو ما يضعنا مرة أخرى أمام آراء الأنثروبولوجيين، حول تناقض بيئة الخطاب مع الأصل الاجتماعي للخطباء، الذي يوفر مناخاً محتقناً لعدم الانسجام وبالتالي انتظام البيئة الملائمة لانحراف الخطاب.

ولعل من وظيفة الخطباء انسجامهم في المحيط الذي يعملون به، والنزول من سماء الأحلام والمثالية المجنّحة إلى أرض الواقع، ليعاشوا الناس من الأحياء في المدن الكبيرة، إلى الزوايا والأزقة في القرى الكادحة، وعلى مضامين خطبهم أن تكون مساهمة في تعليم الأميين، وعلاج المرضى، وفي تقوية المتعثرين حتّى ينهضوا، وفي مساعدة البطالين حتّى يعملوا، وفي دعم المحتاجين حتّى يكتفوا، وتذكير العصاة حتّى يتوبوا، والأخذ بيد المنحرفين حتّى يستقيموا. وهم مطالبون بإصلاح ذات البين، والإشارة إلى ذلك في خطبهم، كلّما لاحظوا فساد ذات البين، لأنّهم معنيون بتماسك خلايا المجتمع^{3 1}، الذي يعدّ من الحاجات الاجتماعية التي حدّدها "مالينوفسكي" في إطار نظريته الوظيفية، وتقاسيمه للحاجات الاجتماعية التي من بينها الحاجة للوحدة والتماسك.^{4 1}

وإذا كان الإصلاح بين المتخاصمين (ذات البين) من وظائف الخطاب الديني، فإنّ من مؤشرات عدم الانسجام غياب هذه الوظيفة

كما هو واضح في النتائج ، فقد عبّر 53 % من الخطباء عن عدم قيامهم بذلك، وعدم تضمّن خطبهم لشيء من ذلك، والغريب في الأمر أنّ الأئمة المعلمين الذين ترمز وظيفتهم إلى التعليم هم ممن لا يضطّلعون بهذه الوظيفة بنسبة تتجاوز 71%، بعد القيمتين والمتطوعين بنسبة تفوق 83 %، مما يطرح إشكالية التأهيل بالنسبة لهذه الفئات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال وظيفة الخطاب المسجدي باعتبار الإصلاح بين المتخاصمين من علامات قيام المؤسسات الدينية بدورها حسب تحديدات "صالح صالح" في تفصيلاته حاجيات الإنسان الروحية والمعنوية، على ضوء نظرية "مالينوفسكي" السابقة.¹⁵

ولقد جاءت الخلافات المذهبية والسياسية على رأس أسباب عدم الانسجام، وهي حسب "عبد المالك رمضان" فجوة في الخطاب الديني تنطلق من الاستجابة للاستفزازات المذهبية، وصرف موهبة الخطابة في المناوشات الحزبية التي ما فتئت تنتهي بمحطة الجراءة والانزلاق بهذا الخطاب إلى هوة الفتنة.¹⁶

كما أن الإنكار على الخصوم في الخطب المنبرية واقع آخر لعدم الانسجام الذي تعيشه بعض المساجد الجزائرية، حيث عبّر أكثر من 51 % من الخطباء ممارستهم الإنكار على الخصوم (المذهبيين وغيرهم)، ومهاجمتهم من على المنبر، وفي توافق مع النتائج السابقة، يأتي الأئمة المعلمون على رأس هؤلاء بنسبة تفوق 78%، ثم الأئمة المدرسون بنسبة تتجاوز 57 %، وباقي الفئات بـ 33 %، ولاشك أنّ ذلك يدخل في إطار توظيف الخطاب الديني في إثارة النعرات الإقصائية والفتن المذهبية التي تذهب معها قوة المجتمع، فتفتت وحدته، ليصبح مصابا بمرض

القابلية للفتنة والانقسام، مع أنّ الأصل توظيف هذا الخطاب في الوعظ والإصلاح، بما يكفل وحدة المجتمع وتماسكه، ومن خلال هذه الوحدة ينشأ التنظيم الاجتماعي والعادات والتقاليد والسلطة وغيرها من العناصر الثقافية التي حدّدها "مالينوفسكي" في نظريته الوظيفية.¹⁷ تأتي ممارسة الخطاب الإقصائي، لتؤكد النتيجة السابقة باعتراف

71% من خطباء المساجد ممارستهم هذا النوع من الخطاب ضدّ خصومهم، بل إنّ بعضهم تطرّف في ذلك بإطلاق عبارات يُشتَم منها كثير من الضعيفة، ضدّ بعض المصلّين الذين لم يتوانوا في نعتهم بأقبح الألقاب في مختلف المناسبات الخطابية، ممّا اضطر بعضهم إلى هجر مساجدهم، والبحث عن مساجد أخرى تبعد بعشرات الكيلومترات أحياناً، فقط لوجود خلافات مذهبية، أو شخصية، وحتى عائلية في بعض الأحيان، ممّا يطرح إشكالية التأهيل الأخلاقي بإلحاح شديد.

ومن أسباب عدم الانسجام أسلوب تصحيح الأخطاء حيث يبدو النزوع إلى التجريح كأسلوب مفضّل في تصحيح الأخطاء، حيث عبّر 36% من الخطباء أنّهم يميلون إلى التجريح والعبارات المسيئة كطريقة لتقويم الأخطاء، أمّا التعامل السلي للخطباء مع الأخطاء بشكل عام فيقدّر بـ 60%، بينما لم يشكّل أسلوب النصح (الذي من المفترض أن يكون الأسلوب الأمثل في تقويم الأخطاء) إلا 40%، ويرجع هذا _حسب "سعيد جودت" _ إلى الانفعال الذي يفقد هؤلاء صوابهم ممّا يضعف إرادتهم في النصح، فيودّون التصحيح من موقع قوّة (تبعاً لانفعالاتهم)، فيقلّ تدخّل القدرة الواعية لديهم.¹⁸

لعل من عوائق تجديد الخطاب الديني وتطويره ابتعاد العديد من الخطباء عن نهج الواقعية ومن ذلك اتجاه " محمد أمير ناشر النعم " ¹⁹ إلى طرح إشكالية الواقعية في الخطاب الديني وبالضبط في الخطاب التي تُلقى بالمساجد فيقول: " إن خطبة الجمعة اليوم معمل إنتاج ثقافي اغتيل فيها العقل، لأنها حوّلت وظيفته من التفكير إلى التبرير، والتبرير عملية تجميل واهمة لوجه الواقع المشوّه دون التوجّه لقطع أسبابه ومواده وفي الحاصل تكريس هذا التشوّه وتثبيتته... إن على الخطيب اليوم أن يمتلك مقومات التحليل وأدوات النقد، ليعرّي الواقع وينفض ما تراكم عليه من غبار، بل ليظهر منابع التشوّه فيه حتّى إذا ما حدّدها وعدّدها انبرى مع زملائه العلماء لوضع إستراتيجية عليا تكفل بأن تعيد لوجه الواقع رونقه وجماله واثّساقه؛ فمهمّة الخطيب في النهاية أن يوقّع النص وينزله التنزيله اللائقة بالزمان والمكان والإنسان."

خلافًا للنتائج السابقة، عبّر أغلب المستجوبين وبنسبة مهمّة تقارب 78% عن معالجتهم للمشاكل اليومية للمصلّين بينما اعترف أكثر من 22% من الخطباء بعدم معالجة اهتمامات الناس وهمومهم، ويتّمي هؤلاء إلى فئة الأئمّة المعلّمين، المؤدّنين ومعلّمي القرآن، والقيّمين والمتطوّعين؛ بخلاف فتّي الأئمّة المعتمدين والأساتذة، والأئمّة المدرّسين الذين عبّروا عن اهتمامهم بمعالجة المشاكل اليومية للمصلّين وبنسبة 100% وعدم ملاسة واقع المخاطبين. وتعدّ هذه الظاهرة من عيوب الخطاب الديني التطبيقي في العالم الإسلامي بأكمله وليست ظاهرة جزائرية منعزلة، وفي ذلك يقول الدكتور حسن الترابي ²⁰: " فالخطيب يقف ليخطب في الناس، فلا يحسون أنّه يمّسّ أمرا مباشرا

فيخاطبهم بقوله: اتقوا الله أيها الناس... ولا يخاطب كلاً بما يمسّ واقعه وكيف يتقي الله فيه؟ فإذا كنت سائق سيارة أو عامل مصنع، فاللهدي الحق أن ينزل الخطيب حديثه على الواقع تنزيلاً، لأعرف كيف أتقي الله في قيادة السيارة، أو في التعامل مع زملائي في المصنع ومع الآلة، ومع أصحاب المصنع؛ أما الذي نراه ونسمعه اليوم فإنّ الخطباء والعلماء يتحدثون حديثاً مجرداً لا يتنزل على الواقع".

إنّ هذا الواقع المرير المتسم بجهل الخطباء المتعاملين وبخطبهم التي يهربون بها عن واقع الناس، يفرض محاولة إيقاظ ضمائرهم الغافلة حتّى يتواصلوا مع مشاكل المخاطبين الذين يجب أن يجدوا في حديث الخطباء ما يشفي غليلهم، ويحجب عن انشغالاتهم، ويناقش همومهم؛ فقد أشار تقرير رسمي صادر عن مجلس الشعب المصري يتحدث عن عيوب الخطاب الديني في هذا البلد، أنّ أهمّ تلك العيوب هو انفصال الخطاب عن واقع الناس، وإسقاطه النصوص الدينية على الواقع المعاش دون توظيف هذه النصوص في إصلاح الواقع.^{2 1}

ومن عدم الواقعية وقلة الفقه، بل ومن علامات غياب التأهيل العلمي، الإطالة في الخطب، حيث يقول الصنعاني: "إنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل"^{2 2}.

كما تعتبر معدلات الاستفتاء من مؤشرات الواقعية إذ ما يقارب 67% من الخطباء يستفتون بمعدل أقلّ من 10 مصليّن أسبوعياً، والغريب وجود نسب مهمّة عند الأئمة المدرّسين والمعلّمين، بالإفتاء لأكثر من ذلك كما أظهرت النتائج. بالرغم من أنّ الإفتاء في كثير من المسائل لابدّ أن يرجع فيه لأهل الاختصاص، فالجراحة على الفتوى بهذا

الشكل تعدّد من نقائص التأهيل. ولا يمكن أن تغيب علينا في ذلك أخبار الأولين من أئمة المذاهب أنفسهم والتابعين الذين كانوا يستفتون فلا يُفتون؛ فهذا هو العالم الفقيه والمحدث سعيد بن المسيّب يستفتى في كثير من المسائل فيقول: اللهم سلّمني، والإمام مالك الذي سئل عن 22 مسألة، فما أجاب إلّا على اثنتين و لك أن تتصوّر نسبة الإفتاء عند مالك التي لا تتجاوز 9 %، وخطبائنا الذين قد لا يتورّعون عن الإفتاء في أعقد المسائل وأكثرها خلافاً؛ كيف لا وأضعف نسب الإفتاء لديهم تفوق مالك بكثير. ولم يخل التاريخ من أمثال المتجربين على الفتوى حتّى على زمن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "قتلوه قتلهم الله" ومن مآثور القول: "أجرئكم على الفتيا أجرئكم على النار" ^{2 3}

وإذا كانت هذه حال الفتوى مع خاصّة الناس، فما هي الحال يا ترى مع العامّة منهم؟ إنّ الإفتاء في غياب الإمام ظاهرة كثيراً ما انتشرت في كثير من المساجد الجزائرية (حسب الدراسة الاستطلاعية التي سبق لنا القيام بها) ويعدّ هذا الأمر مؤشّراً على الفراغ الذي تعانيه المساجد من هذا الجانب الحساس في بلادنا، وما أكثر ما نشاهد الجزائريين متّصلين من داخل وخارج البلاد بالقنوات الفضائية العربية ومستفتين عن مسائل قد يجيبهم عنها إمام الحيّ الذي يسكنونه، فالمسألة -حسب رأينا- متعلّقة بثقة الناس ووثوقهم بالتأهيل المقنع للإمام ومعالجته لواقعهم واهتماماتهم؛ ومن جهة أخرى، يفيد وجود هذه الظاهرة تنامي حالة عدم الانسجام في بيئة هذا النوع من الخطاب.

لقد كانت العودة إلى تعديل الخطبة وتحسينها الهدف المنشود للوزارة الوصيّة، وذلك بتأهيل الخطباء أخلاقياً قبل تأهيلهم علمياً،

فكثيرا ما تعرّضوا لمواضيع كرهها الناس، وبأسلوب مكرّر مملّ، وبمضمون مبتور مخلّ، وكأنّها نشرات أخبار، تسرد خلالها مسلسلات من التهويل والمبالغات والإثارة، وكيّل للشتائم جُزافا شرقا وغربا، ممّا جعلهم أداة لأصحاب التوجّهات المتعصّبة؛ كيف لا ؟ وهم يحولون منابرهم إلى منتديات للتعصب والتطرّف وإثارة الفتن. وقد أمر الله - عزّ وجلّ - أن يكون جدالنا مع الأديان الأخرى في هذا النطاق الهادئ الكريم لا تجريح فيه.²⁴

كما بيّنت النتائج كذلك، اللّجوء إلى الأساليب الفظة، كطريقة لجلب الانتباه بعيدا عن الهدوء والمرونة التي لا تجلب - حسب رأيهم - أي نوع من الاهتمام، بل النعاس أحيانا، وتطرح إشكالية التأهيل الأخلاقي بشكل ملحّ. فقد عبّر عن هذا الاتجاه حوالي 58 % من المستجوبين، وكم هو عدد الآيات والأحاديث التي تنهى عن استخدام العنف اللفظي والخشونة والسّب والشتّم، فعلى الخطيب أن يكون حذرا في كلامه (السلوك اللفظي Comportement Verbal) وفي الحركات التي تصاحب هذا النوع من العبارات (Gestuel)، ولا شك أنّ هذه العبارات تنفّر السامع وتؤذي آذان المخاطب كما يقول "جودي بربريس"²⁵.

و في سياق متصل، عبّر الخطباء عن جهلهم الحدود التي تفرّق بين الغلظة والإغلاظ في الموعظة بنسبة 67 %. ولعلّ المشكلة لا تقع على هذا المستوى النظري فحسب، ولكن عندما ينتقل ذلك إلى تطبيقات الأئمة على مستوى الخطاب والممارسة داخل المسجد. فالإغلاظ في الموعظة متعلّق بإصلاح الأنماط الأكثر انحرافا في المجتمع؛ والبقاء في

حدود الموعدة، يتطلب تحليلاً موضوعياً للواقع باستخدام الحجج المنطقية وكلّ وسائل الإقناع المتاحة. بينما يكون التشنيع والوصف غير اللائق بداية لإصلاح قد لا يصلح. فالموعدة وإن كانت في معالجة أكبر الانحرافات لا بدّ أن تتمّ عبر تحليل الأسباب والنتائج والتبصير بالمخاطر التي تنجرّ عن الأمراض المراد علاجها والأوضاع التي يُرجى إصلاحها.²⁶

لعلّ غياب التأهيل العلمي والكفاءة الوظيفية للخطباء، الذين وجدوا أنفسهم في وقت قصير خطباء في المساجد، وفي ظلّ الفراغ الذي شهدته بلادنا بعد الاستقلال؛ فرض هذا الواقع طُرقاً تقليدية في عملية التوظيف بالسلك الديني عموماً، حيث كان المقياس الأوحد في هذه العملية هو حفظ القرآن الكريم.

ولقد ركّز الشيخ البشير الإبراهيمي على العلم الذي يعصم موجة الفتن وانزلاقاتها الخطابية العكرة بقوله: "العلم... العلم... أيها الشباب لا يفتكم عنه سمسار أحزاب، ينفخ في ميزاب! ولا داعية انتخاب في الجامع صحّاب!، ولا يلهيكم عنه بسرّاب، ولا حاو بجرّاب، ولا عاو في خراب، يأتّم بغراب، ولا يفتنكم عنه منزو في خنقة، ولا ملّو في زنقة... فكلّ واحد من هؤلاء مشعوذ خلاّب! وساحر كذاب! إنكم إن أطعتم هؤلاء الغواة، وانصعتم إلى هؤلاء العواة، خسرتم أنفسكم وخسرتم وطنكم، وستندمون يوم يجني الزارعون ما حصّدوا ولات ساعة ندم..."²⁷

لقد لخص الإبراهيمي صفات خطباء الفتنة، وبَيّن أنّ العلم هو الذي يضع الموازين القسط للخطيب حتّى يعرف الفرق بين خطاب

الوعظ وخطاب الفتنة، فإذا كان الخطاب الثاني طائشاً، فإنّ الخطاب الأول تاجه الحكمة ومخاطبة العقول بالإقناع والفهم، فلم يصف القرآن الكريم الحكمة بنعت معيّن كما فعل مع الموعظة التي وصفها بالحسنة، لأنّ الحكمة وحدها تكفي، فهي تضع كلّ شيء في موضعه، وصاحبها ينتقي الكلام المناسب في الوقت المناسب في المكان المناسب بالقدر المناسب، والموجه إلى ذلك كلّ هو العلم.

ولعلّ من أهمّ آليات العلم اللّغة، والتحكّم في اللّغة العربية من أهمّ آليات الخطابة على الإطلاق، والتبليغ باللّغة العربية على وجه التحديد يتوخّى تأكيد الحقائق الدينية وتبسيطها للسامعين بحيث تصبح في متناولهم، فاللّغة قاعدة اتصال بين المتكلّم والمتلقّي، وأي خلل يحدث فيها سيعطل عملية الاتصال، ويضيق كثيراً من عناصر التبليغ.²⁸ وتتطلب مراعاة هذه القواعد، أن تكون الفكرة التي يريد الواعظ إبلاغها بين السامعين واضحة لا غموض يكتنفها، على أن يراعي مستويات السامعين العلمية واللّغوية، فالمتلقّي الذي لا يستوعب الدلالة اللّغوية يصعب عليه أن يدرك المعنى، ومن ثمّ لا يحصل التواصل، ولا يحقق التبليغ أهدافه، وعليه ينبغي أن ينتقي المتكلّم العبارات اللّغوية التي تتلاءم مع مختلف المستويات، وإن تطلّب الأمر البحث عن الألفاظ والأمثلة البسيطة، لأنّ اللّغة تمثّل تحقيقاً لعلاقة الاتصال بين المتكلّم وذات المخاطب، وكذا الإشارات المصاحبة لتلك اللّغة.²⁹

والواقع الذي ترجمته النتائج المحصّل عليها، هو الضعف الملحوظ على مستوى إتقان اللّغة، الذي ينعكس سلباً على جودة الأداء الخطابي، ويصبح مدعاة للاستعانة ببعض الألفاظ والعبارات العاميّة، أو إلى

غموض الاستعمال، وسوء التوظيف، مما قد يفضي إلى انزلاقات خطابية وانحرافات لفظية غير مقصودة نتيجة عدم التحكم في لغة الخطاب، وهي فلتات يسميها محمد العمري سخرية البلاغة.³⁰ ومن الشروط اللغوية لوظيفة التبليغ احترام قواعد اللغة ومخارج الحروف وصيغ الكلمات (الشّد، المدّ، والإدغام... الخ)، وكلّ ما له علاقة بالنطق الصحيح، وتجنّب الألفاظ الغريبة، والتراكيب المعقّدة، والاستعمالات الملتوية والأداء المتقطع.³¹

إنّ بناء الخطاب المسجدي لا بدّ أن يكون مؤسّساً على منهجية فعّالة في مجال التبليغ عند تناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية في علاقتها بالدين والحياة، تلك المنهجية التي تفرض نفسها عند مخاطبة الجماهير التي يوجّه إليها الخطاب سواء كان ذلك في خطب الجمعة والدروس العامة التي تُلقى في المناسبات الدينية والوطنية، ولعلّ التبليغ يشكّل الأداة المثلى التي ينبغي أن يتقن فنونها من يرشّح نفسه لممارسة الخطاب المسجدي، ولا يتأتّى ذلك دون تحصيل شرعي واستعداد كافٍ للتعامل مع الواقع الذي يعايشه الخطباء في مساجدهم.

ومن أهمّ ما أظهرته النتائج على وجه الخصوص، أنّ التأهيل على مستوى العلوم اللغوية والشرعية يكاد يكون هشاً، وهو ما يفرض ضرورة وجود آليات لإعادة تأهيل الخطباء من جديد، حتّى يتمكنوا من مواصلة أنشطتهم الخطابية بشكل سليم، يبعدهم عن محيط الانزلاق الذي يأتي أغلبه إذا لم نقل كلّ من ضعف قاعدة التكوين العلمية وعدم سلامة الممارسة الخطابية اللغوية التطبيقية. كما أنّ المعرفة الصحيحة للعلوم الشرعية، والتحكّم في أدوات الخطاب اللغوية وأساليب استخدامها في

التواصل والاتصال، وفي مخاطبة العقل والوجدان معاً، من شأنه أن يضع الخطاب المسجدي على أسس متينة تمكنه من مواجهة التحديات والمتغيرات والمستجدات.

إنَّ ضرورات تأهيل الخطباء من النواحي العلمية واللغوية لا تنفي الجوانب المتعلقة بتنظيم الحياة وتدير شؤونها، وتحديد المسؤوليات المنوطة بالفرد والجماعة، وأساليب التحرك في الفضاء الاجتماعي، والعلاقات التي تربط الخطيب بمحيطه المحلي والعالمي؛ فالخطيب لا يجب أن يهتم بالتراث وماضيه، ويغفل الحاضر والمستقبل؛ كما لا يجب أن يكرس الانغلاق على الذات، والانقطاع عن الدنيا. فلابد أن تكون توجهات الخطيب في مضمونها وأهدافها دعوة إلى الاستقامة في السلوك الظاهري والباطن مع كل الناس، حتى مع المخالفين في العقيدة، وإلى أعمال العقل في معالجة الأمور الدينية والدنيوية، والاستفادة من التطور العلمي والحضاري الذي يميز الحياة العصرية.

كما يجب على الخطيب أن يتناول المشاكل التي يواجهها المجتمع ثقافياً، اقتصادياً، وسياسياً، فيسهم في معالجتها بترقية الوعي العام وتوجيهه نحو الأخذ بأسباب التقدم، والمشاركة الإيجابية في الحياة المعاصرة، والإقبال على العلم والعمل والإنتاج، لأن غاية الممارسة لهذا النوع من الخطاب هي الرقي بتفكير أفراد الأمة، بما يجعلهم قادرين على الإبداع، وابتكار الحلول لكل ما يواجهونه من تحديات، دون التخلي عن أخلاقهم وخصوصياتهم الثقافية، التي تزداد أهميتها إذا نظروا إليها بوصفها إرثاً ونتاجاً تاريخياً يحمل عبر الزمن تصورات وآراء ومعتقدات،

وأيضاً طرائق في التفكير، وأساليب في الاستدلال قد لا تخلوا هي الأخرى من الخصوصية^{2 3}.

هذه الخصوصية سبق لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة الإشارة إلى أهميتها، حيث أنّ المنظرين للعولمة، التي تفرض تثبيت النموذج الثقافي الأوحّد تقتضي إلغاء كلّ الخصوصيات الثقافية، وهي مقارنة تهدف بالأساس إلى تحويل العالم إلى سوق موحّد، لكن قد يكون هذا مساعداً للهويّات الأصلية في تثبيت عوامل صلابتها، حيث يمثل الخطاب الديني إحدى آليات الحفاظ على الهوية وخصوصياتها.^{3 3}

وتبرز وظيفة الخطاب المسجدي من الناحية التربوية، في التصديّ للاتجاهات السلبية فكرياً لدى بعض الفئات الشبّانية من خلال فتح الحوار الهادئ، وغرس مبادئ الحكمة والاعتزان، والحرص على توضيح الرؤية فيما يخصّ القضايا التي تشغل اهتمام الساحة الإعلامية برؤية ناقدة بعيداً عن زرع بذور الشكّ والتفرقة في نفوس الناس. وهنا لابدّ من التأكيد على سموّ رسالة الخطاب المسجدي التي يحاول البعض التشكيك فيها، وتحميل هذا الخطاب بعض الأخطاء التي تقع من هنا وهناك بنيات مُبينة، وأهداف مُغرّضة مشبوهة، قد تكون في أغلب الأحيان أجنبية المصدر؛ ممّا يجعلنا ننظر بكثير من التوجُّس، إلى كل ما يُطرح في الغرب حول مشاريع الإصلاح ومفهومه للتجديد الذي يشمل المسجد وخطابه؛ فهو يعيب على خطباء المساجد الحُضْر على مقاومة الاحتلال والتنديد بالصهيونية الذي يؤوّلونه بمعاداة السامية.

غير أنّ ما يؤخذ على وظيفة الخطاب المسجدي حالياً (بالرجوع إلى واقعية النقد الذاتي)، الإغراق في الوعظية وتجاهل النوازل التي تحلّ

بالأمة، وإغفال فقه الأولويات، وضعف تنزيل النصّ على الواقع المتغيّر، ممّا جعله يبتعد عن واقع الأمة واهتماماتها. والغريب في الأمر، أنّ الغرب يريد تجديداً مناقضاً لهذه الرؤية، وهو ما يعتبر تناقضاً صارخاً في نظيره للتجديد الذي لا يريده إلا أن يكون امتداداً لإيديولوجية الاستشراق المغلوطة، وهو ما يعني إلغاء مشروع التجديد الملحّ الذي ينبع من الذات، والذي يقتضي مرحلياً كشف مواطن الغلو، واستغلال الخطاب المسجدي في نشر ثقافة التسامح؛ لأنّ الإنسان في حاجة إلى ما يبعث في نفسه الاطمئنان، ويتعامل مع الخطاب الديني _ كما يقول رالف لنتون _ على أساس طلب المشورة، وتفسير الكوارث، وكيفية التخفيف من حدّتها، كما أنّه لا بدّ أن يستفيد من المعارف العلمية، ويوظفها في تحقيق ذلك الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى المتلقين.³⁴

يقول الدكتور شايف عكاشة³⁵: "إنّ معالجة المدعو بلطف تدخل في قلبه الاطمئنان إلى الداعي، ويزيل من عقله حجاب الرفض لمنطق الداعي، ومن ثمّ تفتّح عنده باب القابلية للسمع". يبدو من هذا الكلام أنّ نمط الترغيب هو المفضل من بين الأنماط الخطابية الأخرى، وهي الحقيقة التي يغفل عنها غالبية الخطباء في عصرنا مع الأسف الشديد.

من خلال ما سبق، وللإجابة عن إشكالية هذا المقال، تبدو وظيفة التجديد في الخطاب الديني مرتبطة في آن واحد، بآليات التأهيل الاجتماعية والأخلاقية وبكفاءة الخطباء العلمية والوظيفية، باعتبار عملية التجديد تكاملية متعددة الجوانب وتتطلّب قدرة الخطباء على

الإمام بكل تلك العناصر لأن فقدانها أو بعضها قد يشكل عائقاً حقيقياً وتعطيلاً لدينامية التجديد المطلوبة ذاتياً وموضوعياً.

فعملية تجديد الخطاب الديني في الجزائر إلى جانب ارتباطها بظروف نشئة الخطباء الاجتماعية والأخلاقية بما يشكل مناعة ضد الانحرافات وعاملاً للانسجام والتماسك الاجتماعي والإصلاح الذي يمرّ عبر التكفل باهتماماتهم المجتمع وحاجاته؛ فهي تتعلق أيضاً بمستويات التأهيل العلمي وبالكفاءة الوظيفية للخطباء وكذا الأنماط الخطابية المعتمدة التي تعكس وعي واستعداد الخطباء لتأدية الدور المنوط بهم وقدرتهم على الإقناع والتأقلم مع مختلف المتطلبات، والأوضاع فضلاً عن الوعي بمخاطر الانحراف ومزالق الخطاب وتفادي الوقوع فيها.

الهوامش:

¹ صالح النشاط، "تجديد الخطاب الديني، رؤية مقاصدية من أجل الإسهام في تنمية السلم والأمن الدينين" دار النشر والتوزيع الرباط، 2008، ص ص (31-143) وانظر كذلك مقال حسن الأشرف على موقع www.islamonline.net

² محمد بن شاكر الشريف، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف،

مكتبة الملك فهد ونشر مجلة البيان، الرياض، 2004، ص ص (5-7)

³ يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين ليجوود والتطرف، دار الشهاب الجزائر، الطبعة الثالثة 1983، ص

216

⁴ المرجع نفسه، ص ص (180-181)

⁵ أحمد أبو زيد، محاضرات في الأنثروبولوجية الثقافية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1978، ص

177

⁶ SOROKIN, P, Social and cultural, Mobility, The Free Press, New York U.S.A, 1959, PP(3-40)

⁷ محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي عمان الأردن، الطبعة الثانية 1996، ص 54
⁸ نور الدين طوالي، الدين والطقوس والتغيرات، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (دون تاريخ)، ص ص (255-256)

⁹ Evans Prichard, The Nuer, O.U.P London, UK, P 109

¹⁰ ضياء رشوان، تقرير الحالة الدينية في مصر 1995، مركز الأهرام للدراسات،

الطبعة الثالثة، القاهرة 1996، ص 64

¹¹ سليمان العقيلي، المساجد والسياسة، مقال بالوطن السعودية، الرياض،

العدد 1088، السنة الثالثة، الصادر في ديسمبر 2003، ص 4

¹² عبد القادر فضيل، منهجية بناء الخطاب المسجدي، مقال منشور بمجلة رسالة المسجد التي تصدرها

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، العدد 2، السنة الأولى، سبتمبر 2003، ص 28

¹³ يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص ص (218-219)

¹⁴ صلاح مصطفى الفوال، معالم الفكر السوسولوجي المعاصر، دار الفكر العربي القاهرة 1982، ص 146

¹⁵ صالح صالح، ضوابط الرشد والكفاءة في الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور بمجلة الرسالة التي تصدر عن وزارة

الشؤون الدينية بالجزائر، العدد 12، جوان 1988، ص 52.

¹⁶ عبد المالك رمضاني، مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية، مكتبة الفرقان عجمان،

الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الرابعة 2001، ص 515.

¹⁷ صلاح مصطفى الفوال، مرجع سابق، ص 146

¹⁸ سعيد جودت، حتى يغيروا ما بأنفسهم، المطبعة العربية الجزائر، الطبعة الأولى 1990، ص 188

¹⁹ محمد أمير ناشر النعم، خطبة الجمعة بين الواقع والمثالي، مقال منشور بمجلة رسالة المسجد التي تصدرها وزارة الشؤون

الدينية بالجزائر، السنة الأولى، العدد الثاني الصادر في سبتمبر 2003، نقلا عن مجلة رسالة المسجد التي تصدر عن وزارة

الأوقاف بسلطنة عمان/ العدد 101، سبتمبر 2001، ص ص (42-43)

²⁰ حسن الترابي، تجليد الفكر الإسلامي، دار البعث قسنطينة - الجزائر، الطبعة الأولى 1990، ص 24

²¹ سامر سكيك، خطباء المساجد، في سلسلة مقالات فكرية بموقعه على شبكة الانترنت بعنوان:

www.samerskaik.net

²² محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعائي، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، المجلد الثاني، دار

الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 105

²³ يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص ص (204-206)

²⁴ محمد الغزالي، خلق المسلم، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتة الجزائر 1985، ص 81

²⁵ جودي بربريس، منهاج الوعاظ والدعاة، دار الهدى الجزائر، الطبعة الأولى 2000، ص ص (21-28)

²⁶ عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص ص (31-33)

²⁷ محمد البشر الإبراهيمي، آثاره، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص ص (350-351).

²⁸ عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص 34.

²⁹ جوزيف كورتيس وآخرون، السيميائية أصولها وقواعدها، ترجمة: د. رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف الجزائر 2002، ص 40.

³⁰ محمد العمري، دائرة الحوار ومزالق العنف، إفريقيا الشرق بيروت لبنان،

الطبعة الأولى 2002، ص ص (132-133)

³¹ عبد القادر فضيل، مرجع سابق، ص ص (36-37)

³² محمد خالد الجابري، تكوين العقل العربي، دار الطليعة بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1984، ص 13

³³ عبد العزيز بوتفليقة في كلمة افتتاح الملتقى الدولي حول العولمة وأثرها على الثقافة الإسلامية من تنظيم المجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ 10 ماي 2004، انظر جريدة المجاهد (باللغة الفرنسية) في عددها 12042، الصادرة بتاريخ 11 مايو 2004، ص 7

³⁴ رالف لتون، الاثروبولوجية وأزمة العالم الحديث، ترجمة عبد المالك الناشف، المكتبة العصرية

صيدا بيروت لبنان، (بدون تاريخ)، ص 346

³⁵ شايف عكاشة، منهجية الأمر والنهي في الأديان السماوية _ دراسة مقارنة _،

دار الغرب للنشر الجزائر (بدون تاريخ)، ص 372